الرؤية التنموية لحزب العدالة والتنمية التركي ما بعد عام ٢٠٠٢

The development vision of the Turkish Justice and Development Party after 2002

م. نزار عبد الكريم حسن رشيد

٠٧٧٠٣٩٤٢٧٢١

جامعة تكريت كلية العلوم السياسية

Nazar_89@tu.edu.iq

Nizar Abdul Karim Hassan Rashid

الكلمات الافتتاحية:

حزب العدالة والتنمية، رؤى دستورية، رؤى سياسية، رؤى اقتصادية، رؤى اجتماعية

Keywords:

Justice and Development Party, constitutional visions, political visions, economic visions, social visions

Abstract

Abstract: Turkey suffered from internal and external fragility that ravaged the country's capabilities, represented by internal instability, external isolation, economic blunders, and a decline in the per capita income rate, leading to a dilapidated health and educational reality. After the Justice and Development Party took over the reins of the country, it began implementing its visions and plans that were appropriate to the aspirations of the Turkish people, which gave it legitimacy and support in implementing these visions as long as they were accompanied by positive outcomes for the members of society, which is what the party reached in light of the increasing numbers and high rates that the country witnessed after 2002 and in all sectors of the country, which are considered positive indicators of what the Justice and Development Party came and called for.

الملخص

عانت تركيا من هشاشة داخلية وخارجية عصفت بمقدرات البلد تمثلت بعدم استقرار داخلي وعزلة خارجية وهفوات اقتصادية وانخفاض في معدل دخل الفرد وصولاً الى واقع صحي وتعليمي متهالك. بعد ان تسلم حزب العدالة والتنمية زمام امور البلد، بدأ بتنفيذ رؤاه وخططه التي جاءت ملائمة لتطلعات الشعب التركي مما منحه الشرعية والدعم في تنفيذ هذه الرؤى ما دامت مصحوبة بمخرجات إيجابية لأبناء المجتمع، وهو ما وصل اليه الحزب بالنظر الى الأرقام المتزايدة والنسب المرتفعة التي شهدتها البلاد بعد عام ٢٠٠٢ وعلى كافة قطاعات البلد لتعدّ بمثابة مؤشرات إيجابية لما جاء ونادى به حزب العدالة والتنمية.

المقدمة

منذ توليه إدارة البلاد في عام ٢٠٠٢، أحدث حزب العدالة والتنمية التركي تحولاً في المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي في الداخل التركي. ترتكز رؤية الحزب على الجوانب التنموية لكافل مفاصل الدولة؛ فمنذ عام ٢٠٠٢ ظهرت استراتيجية جديدة لتعزيز التنمية المستدامة والاستقرار الاقتصادي بقيادة رجب طيب اردوغان، ما يعكس مرحلة مهمة في تطور هذه الرؤية والبلاد. تستكشف هذه الدراسة الجوانب التنموية لرؤية حزب العدالة والتنمية بعد تولي رجب طيب اردوغان إدارة شؤون البلاد وذلك عبر تحليل سياساته وبرامجه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وينصب التركيز على الرؤى الأساسية التي عمل حزب العدالة والتنمية على تطبيقها والتي طالت أهم المفاصل الحيوية للبلاد مما افرزت عديد من المخرجات الإيجابية التي باتت بيئة حاضنة للمتطلبات التنموية سواء المحلية منها ام الوافدة. اشكالية البحث: تنبع اشكالية هذا البحث من وجود مشكلة تتمثل بالهشاشة التي اصابت مفاصل الدولة التركية قبل عام ٢٠٠٢ ومدى الضعف الذي انعكس على هياكل الدولة كافة، إذ تعد هذه المشكلة معوّق على حكومة حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان معالجته للنهوض بالواقع التركي وعلى كافة المستويات (السياسية والدستورية والاقتصادية والاجتماعية).

فرضية البحث: ينطلق البحث من فرضية مفادها انّ هنالك دور مؤثر للسياسات التي اتبعها حزب العدالة والتنمية بعد عام ٢٠٠٢ عبر الرؤى التي نادى بها وعمل على تنفيذها في مفاصل الدولة بشكل عام عبر العديد من التغيرات التي طالت البيئة التركية بكافة ابعادها.

مناهج البحث: تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال دراسة اهداف ونشأة حزب العدالة والتنمية بالإضافة إلى الاستعانة بالمنهج الإحصائي لتوضيح العديد من الاحصائيات والاشكال البيانية التي طالتها رؤى الحزب وعلى كافة مفاصل الدولة.

هيكلية البحث: قُسّم هذا البحث على مطلبين؛ سبقتهما مقدمة وتلتهما خاتمة واستنتاجات، تناول المطلب الاول حزب العدالة والتنمية (إطار نظري)، اما الثاني فاختصّ ببحث الرؤى الشاملة لحزب العدالة والتنمية.

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية (إطار نظري) تمر اغلب الأحزاب السياسية بالعديد من المراحل للوصول الى هرم السلطة وقيادة البلاد، وهذه المراحل تبنى على أساس رؤى وخطط استراتيجية يتبعها قادة وأنصار هذا الحزب مع اهداف ومبادئ يؤمنوا بها؛ وهذا ما ينطبق على حزب العدالة والتنمية في تركيا، وهو ما سيتم بحثه في ادناه.

اولاً- حزب العدالة والتنمية (النشأة والهيكل): حزب العدالة والتنمية هو حزب سياسي تأسس في تركيا في ١٤ أغسطس ٢٠٠١ وهو امتداد لحزب الرفاه الإسلامي الذي تأسس عام ١٩٨٣، يعدّ حزب العدالة والتنمية واحدًا من أكبر الأحزاب السياسية في تركيا وماسكاً على زمام السلطة منذ عام ٢٠٠٢ [١].

تأسس حزب العدالة والتنمية من قبل عدد من السياسيين معظمهم كانوا من حزب الرفاه، بمن فيهم رجب طيب أردوغان الذي أصبح فيما بعد رئيسًا للبلاد، يوصف الحزب على انه حزبًا إسلاميًا محافظًا يؤمن بالقيم الإسلامية ويدعو أيضًا إلى الديمقراطية والاقتصاد الحر [٢]. خلال توليه إدارة شؤون البلاد؛ نجح حزب العدالة والتنمية في تحقيق نمو اقتصادي كبير في تركيا وتحقيق تقدم في مجالات مثل التعليم والصحة فضلاً عن العديد من التعديلات الدستورية والسياسية التي انعكست بالإيجاب على

مخرجات الحكومة [٣]. واجه الحزب في مرحلة تأسيسه عددًا من الأزمات تمثلت في الضغوطات التي تعرض لها مؤسسوه، والتي بلغت ذروتها في التهديدات المباشرة لأردوغان ومن معه لتصل الى رفع دعوى قضائية مفادها ضرورة إغلاق حزب العدالة والتنمية وطرد أعضائه لمدة خمس سنوات على الأقل.

ثانياً- اهداف الحزب والصعود السلطوي: ان لكل حزب سياسي العديد من الأهداف التي يطمح للوصول اليها وتحقيقها للمضي في مشروعه الانتخابي واعتلاء هرم السلطة للعمل على تطبيق هذه الأهداف المنشودة على ارض الواقع، وهذا ما ينطبق على حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان.

١- اهداف الحزب : عمل حزب العدالة والتنمية على اعداد مسودة من الأهداف للنهوض بواقع البلاد المتردي؛ والتي يمكن ايجازها بالآتي

أ- الصنف الأول لهذه الأهداف توصف بالاستراتيجية، وتتضمن [٤]:

- الحفاظ على الوحدة التركية مع تحقيق السيادة الشاملة.
- العمل على ايجاد دولة اجتماعية ذات بُعد حضاري، بما يتوافق مع ما قدمه أتاتورك.
- الحفاظ على القيم والأخلاق التي ورثها الشعب التركي.
- تحقيق الرفاه والاستقرار السياسي والاجتماعي للشعب التركي.
- ضمان توزيع الدخل القومي بين المكونات التركية عبر بناء وتقديم عدالة اجتماعية شاملة.

ب- اما الصنف الثاني من أصناف اهداف حزب العدالة والتنمية فيمكن وصفها بالأهداف التكتيكية التي رسمها رجب طيب اردوغان، والتي يمكن اجمالها بالآتي [٥]:

- تعميق الديمقراطية وجعلها ثقافة شعبية بالإضافة الى الحد من تدخل المؤسسة العسكرية في العمل السياسي.
- العمل على تفعيل مؤسسات الدولة من أجل النهوض بواقع البلاد وتأهيلها للانضمام الى عضوية الاتحاد الأوروبي.
- تحقيق التنمية الشاملة وتوجيه الإصلاحات الاقتصادية لزيادة معدل الرفاهية وإخراج البلاد من حالة الركود التي عاشتها قبل ٢٠٠٢.

- اتباع سياسات عقلانية وحديثة من أجل ايجاد استقرار سياسي داخل منظومة العلاقات الدولية والإقليمية التركية.

وانطلاقًا من أهداف الحزب المذكورة أعلاه، يعمل حزب العدالة والتنمية على النهوض بواقع تركيا وتحقيق عملية تنموية على خلاف ما شهدته تركيا قبل عام ٢٠٠٢ من مديونية خارجية وتدهور اقتصادي واجتماعي. كل هذه القضايا عمل على تجاوزها حزب العدالة والتنمية عبر التركيز على الابعاد التنموية.

٢- الصعود السلطوي : بعد تشكيل الحزب وإعلانه عن أهم أهدافه؛ توجه إلى العملية السياسية وخاض الانتخابات عبر عدة مراحل انتخابية المحلية منها والتشريعية، ليصل الى هرم السلطة والبدء بتطبيق رؤاه التي جاء بها وعلى كافة مستويات البلاد. دخل حزب العدالة والتنمية التجربة البرلمانية في عام ٢٠٠٢ ليشارك في الانتخابات التي أجريت في ٣ تشرين الثاني ٢٠٠٢، والتي تنافس فيها عدد من الأحزاب، ليحصد حزب العدالة والتنمية المركز الأول من بينها [٦]، ان النسبة الساحقة التي حققها حزب العدالة والتنمية والتي وصل الى ٣٦٣ من ٥٥٠ مقعد. أما حزب الشعب فجاءت مقاعده ١٧٨، وهذا ما يعادل ٣٥٪ من عدد المقاعد ويليه حزب الشعب ٢٠٪ ومن ثم حزب الطريق المستقيم بنسبة ٩,٥٪ والحركة القومية بنسبة ٨,٣٪ واخيراً حزب الشباب بنسبة ٧,٢٪، ان السبب وراء هذا الفارق الذي ناله حزب العدالة والتنمية في أولى مشاركاته الانتخابية هو لما قدمه من برنامج انتخابي حظي بالرضا والمقبولية داخل مكونات المجتمع التركي. لتشهد مسألة انتخاب رئيس الجمهورية التركي إشكالية كونه يتطلب حصول الحزب على ثلثي أعضاء البرلمان وهو ما يعادل ٣٦٧ عضوا في حال نال التنمية ٣٦٣ عضواً فقط، مما أدى الى اعلان المحكمة الدستورية بالدعوة إلى انتخابات مبكرة بتاريخ ٢٢ تموز من العام ٢٠٠٧ باستنادها إلى الدستور الذي يؤكد على انه في حال تعذر انتخاب رئيس جمهورية بأغلبية ثلثي الأعضاء؛ يتم اللجوء لانتخابات برلمانية اخرى [٧]. شهدت محطات الاقتراع ثورة شعبية في انتخابات ٢٠٠٧ أدت الى تحقيق نتائج ساحقة لصالح حزب العدالة والتنمية مكنته من تشكيل حكومة بمفرده ما دفعه الى اجراء تعديلاً دستورياً مر بالاستفتاء الشعبي يتعلق بتعديل شرط تشكيل

الحكومة من ٣٦٧ مقعد الى ٢٧٦ فقط في حال لم يحصل الفائز على أغلبية الثلثين المحددة دستورياً [٨]. ويبين الشكل رقم (١) نتائج انتخابات تموز من العام ٢٠٠٧ التي نال بها حزب العدالة والتنمية اصواتاً ساحقة على حساب الأحزاب المشاركة في الانتخابات.

شكل رقم (١) نتائج الانتخابات التشريعية التركية -عام ٢٠٠٧

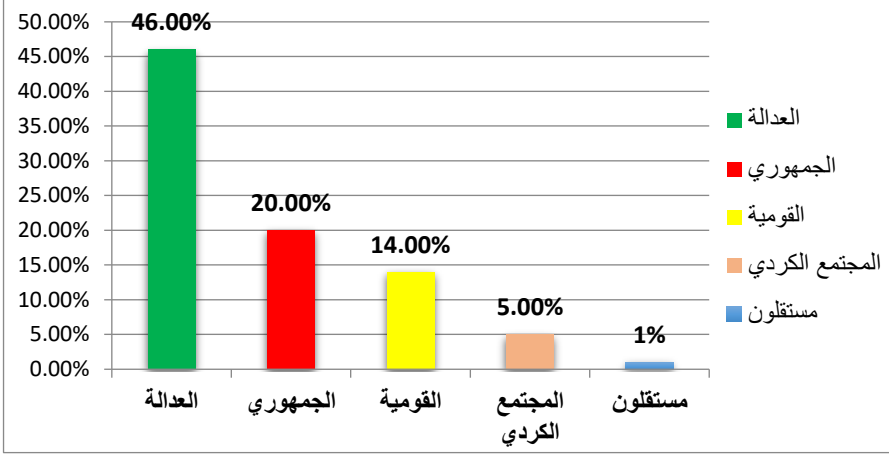

المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- "نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٧"، موقع yenisafak التركي، ٢١ كانون الاول ٢٠٠٧، على الرابط:

https://www.yenisafak.com/ar/secim-2007/secim-sonuclari (Jul 29, 2024).

يوضح الشكل رقم (١) الفارق بين نتائج حزب العدالة والتنمية ونتائج بقية الاحزاب المشاركة في هذه الانتخابات إذ حقق ما يعادل ٤٦,٧٪ ليحجز ٣٤١ مقعد، يليه الحزب الجمهوري بنسبة ٢٠,٧٩٪ ليحجز ١١٢ مقعداً، ومن ثم حزب الحركة القومية ١٤,٣٪ ما يعادل ٧١ مقعداً، ليبدأ حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب اردوغان مشواره السياسي في ادارة شؤون البلاد. في ٢٩ اذار ٢٠٠٩ بدأت الانتخابات المحلية التركية والتي شاركت فيها العديد من الاحزاب وخرج منها حزب العدالة والتنمية في المركز

الاول بحصوله على ٣٩,٥٪ وثانياً حزب الشعب الجمهوري بنسبة وصلت الى ٢٠,٢٪ وثالثاً حزب العمل القومي بنسبة وصلت الى ١٦,٧٪ [٩]، ويرى رجب طيب اردوغان (رغم عدم الرضا تجاه هذه النتائج لأنها لم تكن مصحوبة بتفوق كاسح)؛ بأنها بمثابة تجديد للثقة الممنوحة من قبل الشعب الى حكومته ومنحها الشرعية في وجودها ومشرعها بعد ان وصلت حكومته إلى الفوز الرابع تواليا (انتخابات ٢٠٠٢ و ٢٠٠٤ و ٢٠٠٧) وصولاً للانتخابات المحلية في اذار ٢٠٠٩. ان النسب التي حققها حزب العدالة والتنمية في مشاركاته المحلية والبرلمانية؛ كلها جاءت في المرتبة الأولى الأحزاب الأخرى المشاركة معه، وهذا التفوق لم يكن بالصدفة وانما نتيجة لإيمان الشعب التركي بالبرنامج التنموي والرؤى الإيجابية التي يحملها هذا الحزب للنهوض بالواقع التركي وعلى كافة القطاعات. استمر الحزب على نفس برنامجه السياسي وصولاً إلى الانتخابات المحلية من العام ٢٠١٤ التي دارت في ٣٠ اذار، لينال الحزب نسبة ٤٦٪ من الاصوات يليه ايضاً حزب الشعب الجمهوري ٢٨٪ وحزب الحركة القومية بنسبة ١٥٪ واخيراً حزب السلام الديمقراطي بنسبة ٦٪، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٢).

شكل رقم (٢) نتائج الانتخابات المحلية التركية - عام ٢٠١٤

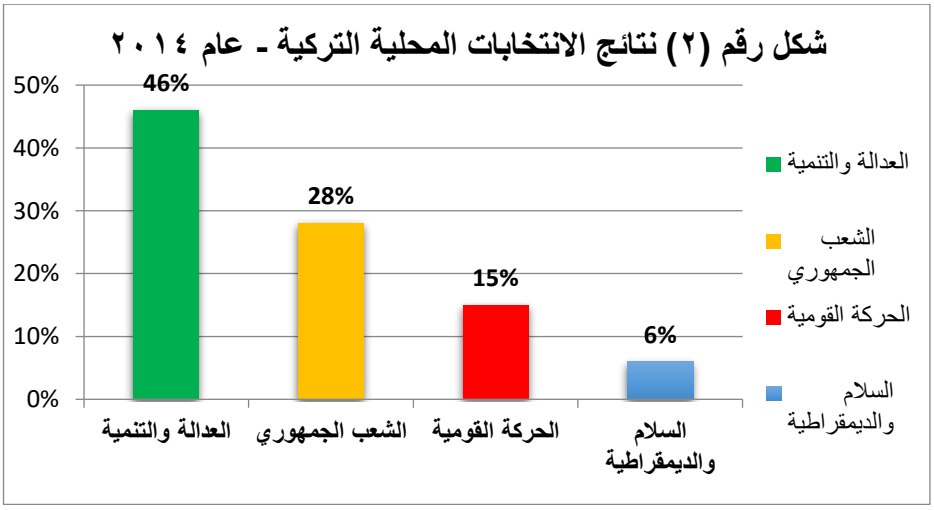

المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Aljazeera center for studies, "Turkish local elections: Background, Results and Implications," (Al Doha: April 7, 2014), p. 4.

ان ما يوضحه لنا الشكل رقم (٢) من تفوق كبير في النسبة التي نالها حزب العدالة والتنمية والتي وصلت الى ٤٦٪ من مجموع الاصوات المشاركة في هذه الانتخابات وتفوقه على الأحزاب الأخرى ما هو الا استمرار لعملية الصعود السياسي التي بدأ بها الحزب عام ٢٠٠٢ باستناده على أسس متينة متمثلة برؤى واهداف سليمة. توالت الانتخابات المحلية والبرلمانية التي شارك بها حزب العدالة والتنمية ليحصد على عدد من المقاعد والاصوات الساحقة مقارنة بالأحزاب المنافسة الأخرى وهذا ما يوضحه لنا الشكل رقم (٣) الذي يستعرض عدد الاصوات التي حصل عليها الحزب منذ توليه إدارة شؤون تركيا ولغاية الانتخابات التشريعية من العام ٢٠١٥.

شكل رقم (٣) عدد الاصوات التي حصل عليها العدالة والتنمية في الانتخابات البرلمانية - لسنوات مختارة

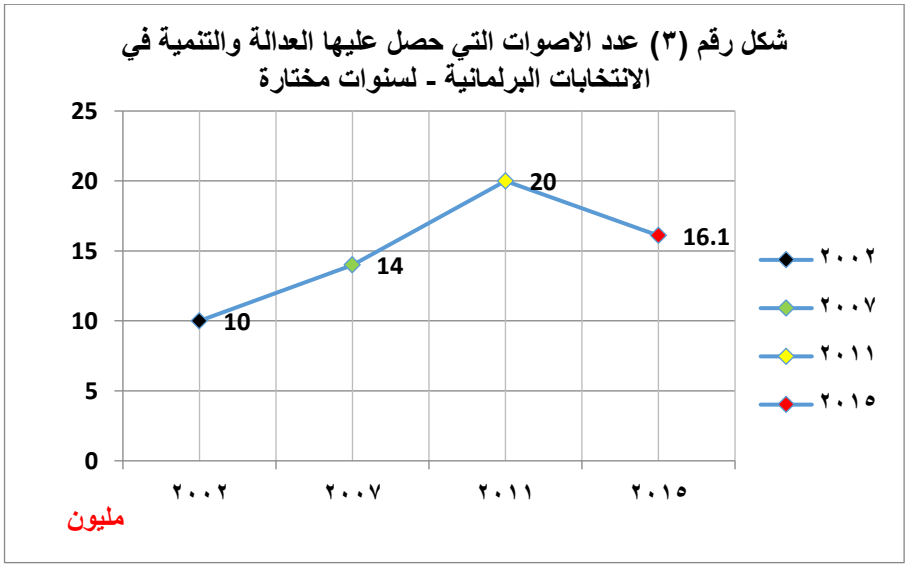

المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- Alberto Nardelli, "Turkey election results: what you need to know," *The Gurdian*, Jun 8, 2015.

يوضح الشكل رقم (٣) عدد الاصوات التي حصدها الحزب في الانتخابات البرلمانية للسنوات ٢٠٠٢، ٢٠٠٧، ٢٠١١، و٢٠١٥، إذ بلغت ذروت هذه الاصوات في انتخابات عام ٢٠١١ التي وصلت الى ٢٠ مليون صوت لتتقلص في نتائج انتخابات عام ٢٠١٥ إلى ١٦ مليون و١٠٠ ألف صوت، وكلها كانت في المرتبة الأولى للأحزاب المشاركة في هذه

الانتخابات مما مكنها من الاستمرار على رأس هرم السلطة في تركيا. تصدر حزب العدالة والتنمية مرة أخرى؛ المشهد البرلماني لعام ٢٠١٨ بحصوله على ٤٢،٦٪ من الأصوات وهو ما يعادل ٢٩٥ مقعداً يليه ثانياً حزب الشعب الجمهوري بنسبة وصلت الى ٢٢،٦٪ أي ما يعادل ١٤٦ مقعداً، وجاء ثالثاً حزب الشعوب الديمقراطي بنسبة وصلت الى ١٢٪ ما يعادل ٦٧ مقعداً، واخيراً حزب الحركة القومية بنسبة وصلت الى ١١،١٪ أي ٤٩ مقعداً، ليعتلي حزب العدالة والتنمية مرة أخرى قمة نتائج الانتخابات البرلمانية، وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٤).

المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على:

Kemal Kirisci, "Hiw to read Turkeys election results," Brookings Institution (Washington: Jun 25, 2018), p. 2.

بشكل عام يتضح مما سبق أن قيادة حزب العدالة والتنمية حققت نجاحاً كبيراً في الانتخابات البرلمانية والمحلية، وأن هذا الصعود السياسي ما هو إلا نتيجة التزامات وجهود لتحقيقها من قبل المسؤولين عن رسم وتنفيذ السياسة العامة في تركيا. كل هذا دفع الشعب التركي إلى وضع ثقته الكاملة طواعية في قادته وحكومته، اللذين عملوا على إنعاش الاقتصاد التركي الذي تضرر بشدة قبل عام ٢٠٠٢، والعمل الجاد على إصلاح التصدعات والخلل في معظم مفاصل المجتمع التركي، وهذه الثقة كانت سندًا حقيقيًا لرجب طيب أردوغان في خططه التنموية.

المطلب الثاني: الرؤى الشاملة لحزب العدالة والتنمية: بعد ان أعلن الحزب عن أهدافه وخططه التي جاء بها ومكنته من الصعود السياسي وإدارة شؤون البلاد لما لمسه المجتمع التركي من برنامج يلبي طموحاتهم ويحقق لهم مطالبهم؛ بدأ الحزب بطرح رؤاه الخاصة بالتنمية التركية وعلى كافة القطاعات الحيوية للبلد وهذا ما سيتم بحثه في هذا المطلب.

اولاً- الرؤى الدستورية والسياسية: بناء على كل ما تم طرحه أعلاه من مراحل التمكين السياسي لحزب العدالة والتنمية بدأت تظهر الرؤى المعنية بالتعديلات الدستورية والسياسية التي يرى بها الحزب ابعاداً تنموية فيما يتعلق بتركيا أفضل واقوى داخلياً وخارجياً، هذا ما سيتم دراسته في هذه النقطة عبر طرح أهم وأبرز الرؤى في هذان المجالان.

١- الرؤى الدستورية لحزب العدالة والتنمية: مرت عملية التعديلات الدستورية التي جاء بها حزب العدالة والتنمية بعدة مراحل وجاءت كالاتي [١٠]:

أ- جاءت المرحلة الأولى عام ٢٠٠٣ والتي تناولت العديد من التعديلات التي تخص مجلس الامن القومي فيما يتعلق بالمادة رقم ٤ والتي كانت معنية بتكليف المجلس متابعة كافة أوضاع البلد (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتقنية) ليتم التعديل الى اسناده دوراً استشارياً فقط، كذلك المادة رقم ١٥ التي كانت تنص على تعيين ضابط (فريق اول) بمنصب امين عام للمجلس ليعدَّل الى إمكانية تعيين مدني بدلاً من عسكري في هذا المنصب وصولاً الى الغاء المواد ٩ و١٤ و١٩ التي كانت تتيح للمجلس الحصول على بيانات سرّية من أي مؤسسة داخل البلد، كذلك التعديل على المادة رقم ١٣١ المعنية بعضوية العسكر في المجلس الأعلى للتعليم ليتم الغاء هذه العضوية واحلالها بالمدنية [١١]. استمرت جهود حزب العدالة والتنمية المعنية بالحد من السطوة العسكرية التي كانت تشهدها تركيا وصولاً الى تعديل المادة رقم ١٤٥ التي اتاحت إمكانية محاكمة العسكر امام المحاكم المدنية وحصر مهام المحاكم العسكرية بالمخالفات المعنية بالشأن العسكري حصراً [١٢].

ب- المرحلة الثانية انطلقت عام ٢٠٠٧ لا سيما بعد الازمة الرئاسية التي طالت العملية السياسية في نفس العام لعدم إمكانية تشكيل الحكومة كون الحزب لم يحصد ثلثي عدد المقاعد (وهو ما تم ذكره أعلاه في الانتخابات لبرلمانية)، لتُطرح مسودة التعديل التي تتضمن تخفيض نسبة إمكانية تشكيل الحكومة الى نسبة اقل ليتم عمل الاستفتاء الشعبي على التعديل في ١٢ تشرين الثاني ٢٠٠٧ ليصل عدد المشاركين في الاستفتاء ٢٩ مليون مواطن جاءت النسبة ٦٨,٩٥٪ للمؤيدين للطروحات التي يقدماه حزب العدالة والتنمية [١٣]، وكما هو مبين في الشكل رقم (٥).

شكل رقم (٥) اعداد المشاركين بالتصويت على مسودة التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٧

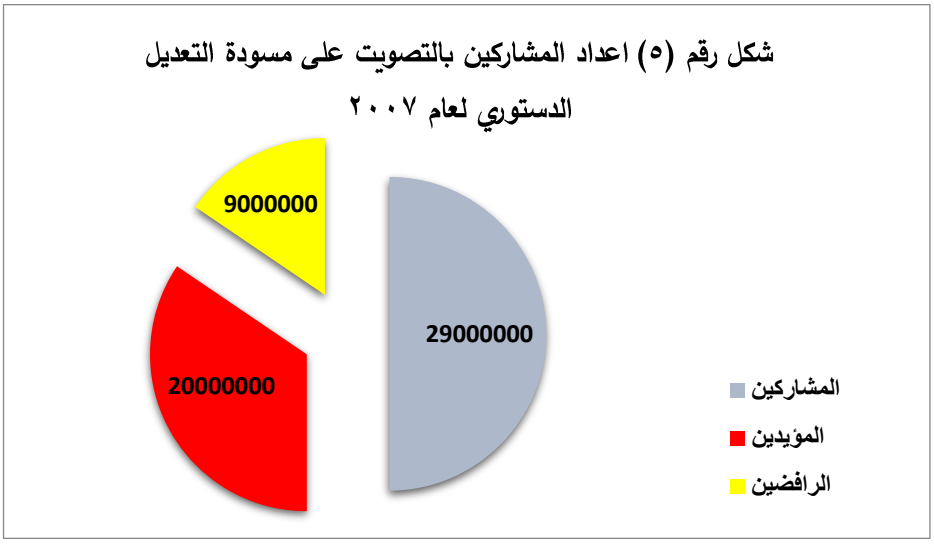

المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- وهاب جوشكون، "التعديلات الدستورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية"، مجلة رؤية التركية، عدد ٤ (٢٠١٤)، ص٦٥.

يتبين من الشكل رقم (٥) النسبة التي فاقت النصف، ممن آمن بمرحلة التعديل الدستوري لعام ٢٠٠٧، إذ شارك في التصويت ٢٩ مليون مواطن، لتصل نسبة الموافقة إلى ٢٠ مليون مواطن مع رفض ٩ مليون فقط لهذه المسودة المقدمة، وهذا يبين مدى المقبولية الممنوحة لحزب العدالة والتنمية ورؤاه الجديدة الهادفة إلى تركيا اقوى وأكثر استقراراً. هدفت جميع التعديلات التي تضمنتها مسودة عام

٢٠٠٧ إلى الحد من توجهات السلطة القضائية في ممارسة دور الحكومة، وعلى الرغم من أن غالبية الأصوات التي نادت بعزم حزب العدالة والتنمية على احتواء الدستور من خلال هذه التعديلات، إلا أنها حظيت بدعم العلمانيين وبعض اليساريين الذين رأوا في التعديلات تطويراً للديمقراطية وصوتوا لصالحها نتيجة إيمانهم بمبادئ وتوجهات حزب العدالة والتنمية، وهو ما حدث بالفعل وساعد على إحداث العديد من الإصلاحات الداخلية للبلاد.

ج- جاءت حزمة التعديلات الثالثة عام ٢٠١٠ لتعديل المواد التي تتيح للمؤسسة العسكرية التدخل في الشؤون السياسية في حال الاخلال بالدستور ليتم اعداد مسودة الاستفتاء الشعبي بتاريخ ١٢ أيلول ٢٠١٠ إذ شارك فيه ٧٨٪ من المواطنين وكما هو مبين في الشكل رقم (٦).

شكل رقم (٦) نسبة ونتيجة المشاركين في استفتاء عام ٢٠١٠

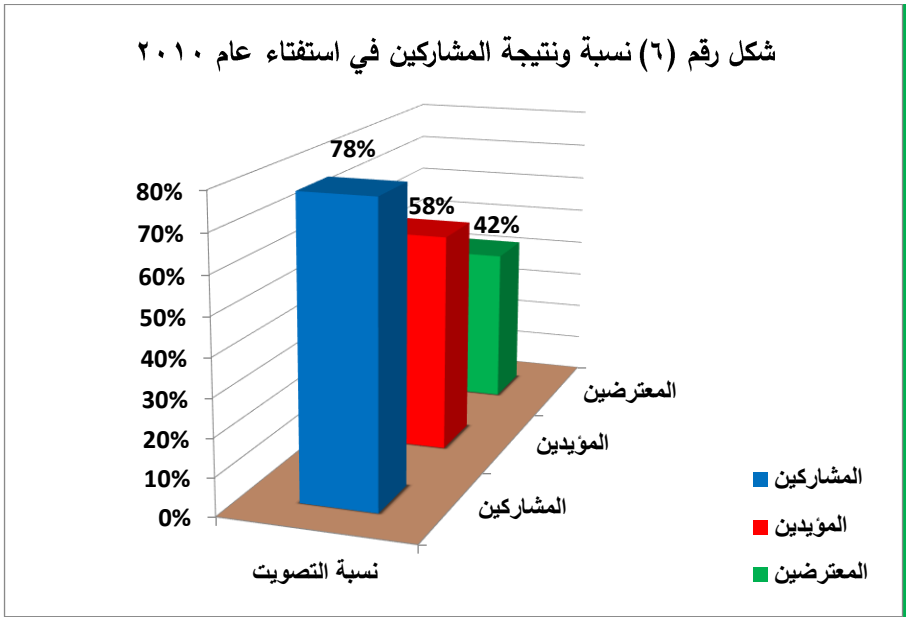

المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- فهمي هويدي، "الرابحون والخاسرون في الشهد التركي"، الموقع الرسمي لقناة الجزيرة، ٢٨ ايلول ٢٠١٠، على الرابط:

https://2u.pw/nsc9Z (Aug ١, 2024).

يتبين من الشكل رقم (٦) التأييد الشعبي على التعديلات المقدمة من قبل حزب العدالة والتنمية من اجمالي المشاركين بالتصويت البالغة نسبتهم ٧٨٪ ليحصد الحزب نسبة تأييد بلغت ٥٨٪ مقابل ٤٢٪ اعترضوا على هذه التعديلات، ليباشر الحزب في العمل على اعداد إصلاحات دستورية تمكنه من الوصول الى زيادة صلاحيات الرئيس وتمهيداً إلى تغيير طبيعة النظام التركي من البرلماني إلى الرئاسي. ان من أهم المواد التي طالتها تعديلات ٢٠١٠ بعد الموافقة من قبل الاستفتاء الشعبي عليها هي المادة رقم ٦٩ والتي نصت على تخفيض مدة الحظر على الأحزاب السياسية في حال ارتكابه لممارسات عنف؛ من ٥ الى ٤ سنوات بالإضافة الى المواد ١٥ و١٢٥ و١٤٥ التي اتاحت محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية عدا حالات الحرب [١٤].

د- مرحلة التعديلات الدستورية عام ٢٠١٧ التي بدأت بتقديم كل من حزب العدالة والتنمية وحزب الحركة القومية مسودة تعديلات مكونة من ١٨ مادة، تم تقديمها الى البرلمان في ١٠ كانون الأول عام ٢٠١٦ تمت قراءتها الأولى في ١٦ كانون الثاني ٢٠١٧ بحضور ٤٨٠ نائب والقراءة الثانية في ٢٢ كانون الثاني بحضور ٤٨٨ نائب ليتم تصويت ٣٣٩ لصالح المسودة المقدمة و١٤٢ صوّت بالرفض مع امتناع ٥ عن التصويت مع ابطال صوتين من الحاضرين [١٥]، وهذا ما يوضحه لنا الشكل رقم (٧).

شكل رقم (٧) نتائج تصويت البرلمان على مشروع تعديل ٢٠١٧

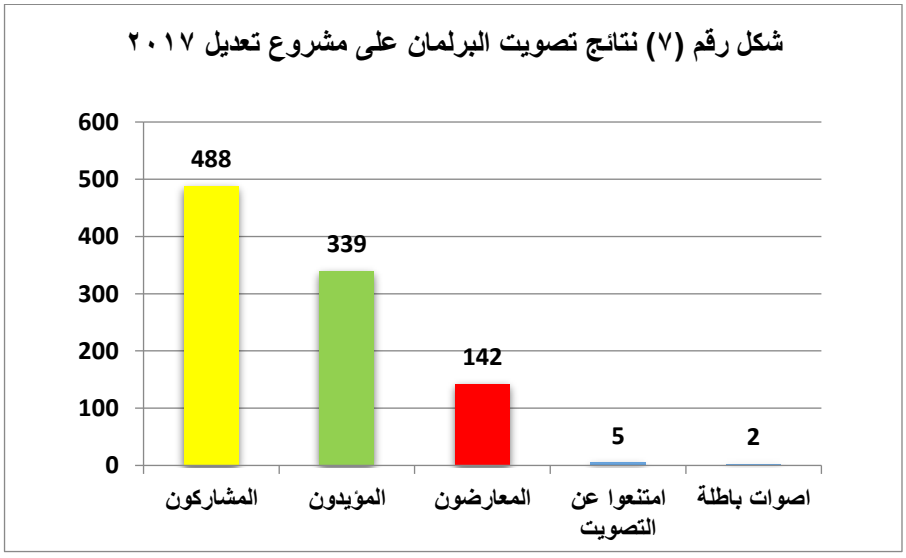

المخطط من إعداد الباحث بالاعتماد على:

- "تركيا: استفتاء تاريخي على توسيع صلاحيات الرئيس"، BBC News، ١٦ نيسان ٢٠١٧، على الرابط:

https://2u.pw/X5KgS (Aug ٢, 2024).

بعد ان تم التصويت على مشروع تعديلات ٢٠١٧ من قبل البرلمان تم طرح مسودة التعديل على الاستفتاء الشعبي في ١٦ نيسان ٢٠١٧ وشارك قرابة ٨٥٪ ممن يحق لهم الادلاء بأصواتهم لتصل نسبة التأييد ٥١٪ مقابل ٤٩٪ عارض مضمون المشروع [١٦]. بعد ان منح الشعب نسبة ٥١٪ لتنفيذ مشروع تعديلات ٢٠١٧ والذي تناول عدد من القضايا التي يرى بها حزب العدالة والتنمية ضرورة في تعديلها وهي [١٧]:

- التعديل على ولاية الرئيس التي كانت ٥ سنوات مع إمكانية التجديد لفترة واحدة لتصبح إمكانية التجديد لفترتين.
- تغيير شكل النظام السياسي التركي من البرلماني الى النظام الرئاسي.
- زيادة عدد مقاعد البرلمان الى ٦٠٠ بدلاً من ٥٥٠.

يُستنتج من هذه التعديلات هو حصر الصلاحيات بيد رئيس الدولة لا سيما فيما يتعلق بتغيير شكل النظام السياسي الى الرئاسي وهذا إصرار من قبل حزب العدالة والتنمية للبقاء أطول مدة في السلطة لاسيما بعد ان لمس مقبولية من قبل الشعب بناء على مخرجات الحكومة منذ عام ٢٠٠٢ صعوداً، التي طالت جميع مفاصل البلد.

٢- الرؤية السياسية لحزب العدالة والتنمية : ان لحزب العدالة والتنمية العديد من الرؤى السياسية التي يعمل على تحقيقها للنهوض بالواقع التركي وعلى كافة المفاصل ليجعل من تركيا دولة ذات نفوذ وتأثير اقليمياً ودولياً. ارتكزت الرؤية السياسية لرجب طيب اردوغان وحزبه على تغيير النظام السياسي الى نظام رئاسي وهو ما تم الاستفتاء عليه في ١٦ نيسان عام ٢٠١٧ إذ لم يكن حزب العدالة او المنادين بهذا التغيير بل سبقه عديد من الرؤساء منهم تورغوت اوزال وسليمان ديميريال لكن ما يحسب لحزب العدالة والتنمية هو سعيه الجاد للتغيير وهو ما جرى بعد فوز الحزب

في انتخابات ٢٤ حزيران ٢٠١٨ ليدخل مشروع تعديلات ٢٠٠٧ حيز التنفيذ [١٨]. هنالك عوامل يستند عليه حزب العدالة والتنمية في عملية التغيير المنشودة للنظام السياسي منها عوامل داخلية وأخرى خارجية، تمثلت الداخلية منهما بالتوجه الفكري لرجب طيب اردوغان ونشأته داخل بيئة فقيرة جعلته يعمل جاهداً للتواصل مع كافة فئات المجتمع، كذلك اعتزازه بتراث تركيا التاريخي وسعيه لإبعاد خصومه السياسيين والحد من سطوة العسكر على الحياة السياسية وانهاء التغلغل الذي كان يشهده القضاء من قبل الحركات المناهضة لحزب العدالة والتنمية أمثال جماعة فتح الله غولن [١٩]. كل هذه العوامل كانت بمثابة محرك أساسي لعملية التغيير في طبيعة النظام السياسي التركي والتي يسعى اردوغان الى تنفيذها. أحد العوامل الخارجية للتحول السياسي في تركيا هو مراجعة التحالف التاريخي بين تركيا والولايات المتحدة الأمريكية، لا سيما الموقف الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية بعد محاولة الانقلاب الفاشلة في تموز ٢٠١٦ ورفضها تسليم فتح الله غولن المصنف إرهابيًا في تركيا منذ عام ٢٠٠٨ [٢٠]. بالإضافة إلى ذلك؛ فإن الجيش التركي هو ثاني أكبر قوة في حلف شمال الأطلسي بعد الولايات المتحدة، وان العديد من أفراد الجيش تابعون لفتح الله غولن وحركته المناهضة لأردوغان، الأمر الذي قد يؤدي إلى رعاية الولايات المتحدة لمحاولات انقلابية في المستقبل [٢١]. بعد محاولة انقلاب تموز الفاشلة، لم يقتصر الخلاف بين تركيا والولايات المتحدة بل أدى تركيز وسائل الإعلام الأوروبية على انتقاد سياسات الحكومة التركية بقيادة حزب العدالة والتنمية إلى توتر العلاقات بين حكومة أردوغان والاتحاد الأوروبي ايضاً [٢٢]. كل ما ذكر من عوامل داخلية وخارجية كانت بمثابة الدائم لسياسة رجب طيب اردوغان في تغيير طبيعة النظام السياسي من البرلماني الى الرئاسي والتي جاءت بمباركة شعبية عبر الاستفتاء المعلن والذي يعد بمثابة ضربة لكل المعارضين لسياسة حزب العدالة والتنمية.

ثانياً- الرؤى الاقتصادية والاجتماعية: إن اي عملية تنموية لأي بلد تستند على اقتصاد مستقر قادر على توفير مخرجات إيجابية تزيد من دعم وانجاح عمل الحكومة؛ وهذا ما ينطبق على تركيا إذ يسعى رجب طيب اردوغان إلى إيجاد عملية تنموية مبنية على

رؤى اقتصادية واجتماعية سليمة ومستدامة؛ وهذا ما سيتم دراسته في هذه النقطة.

١- الرؤية الاقتصادية : تمثلت الرؤى الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية بالعديد من الخطى للنهوض بالواقع الاقتصادي المتردي الذي عانت منه تركيا قبل عام ٢٠٠٢، عبر تفعيل علاقات تركيا الاقتصادية بتكلفة اقل وإنتاجية أكثر والعمل على تحقيق العدالة في الاستثمار والعمل على إيجاد حلول للحد من نسب البطالة والتضخم الذي عانى منه الاقتصاد التركي بالإضافة الى معالجة الفقر [٢٣]، كل هذه أمور استندت على عناصر عدّة نذكر منها [٢٤]:

أ- تطوير مجال العمالة المالية مع زيادة لمعدل الادخار للنهوض في القطاع الاقتصادي.

ب-التنسيق بين الجهات المعنية بالتنظيم والإشراف على العمل في القطاع الاقتصادي.

ج- السعي إلى تعزيز القدرة التنافسية للقطاع الاقتصادي عبر تفعيل العلاقات الدولية.

د- تشجيع العمل في نظام التأمين من أجل حماية الموارد الداخلية لتركيا وتعزيز الثقافة في الأنشطة المهنية وفي إنتاج السلع والخدمات من أجل رفع مستوى وجودة الإنتاج المحلي.

بناء على ما تم طرحه من عناصر يتبين أن الرؤية الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية تضمنت أسس رئيسية نذكر منها [٢٥]:

- فرض ضوابط مالية على الميزانية والهيئات الحكومية لمعالجة مشكلة سداد ديون تركيا للبنك المركزي.
- مكافحة الفساد؛ فوفقاً لتقرير البنك الدولي لعام ٢٠٠٤، بلغت نسبة الهدر المالي بسبب الفساد ٦٧٪ من إيرادات الدولة.
- مكافحة التهرب الضريبي عبر إنشاء هيئة رقابية حقيقية يمكنها توفير مليارات الدولارات التي تسربت من الميزانية التركية.

- الخصخصة والمؤسسات الاقتصادية إذ عملت الحكومة على تفعيل القطاع الخاص وتحفيزه للمنافسة، مما رفع قيمة الشركات من ٨,١ مليار دولار أمريكي إلى ما يقرب ٥٩ مليار دولار أمريكي.

عمل حزب العدالة والتنمية جاهداً على تحقيق كل هذه الأمور ونتيجة لذلك، استطاع الحزب أن يكسب الود الشعبي من خلال المقارنة بين الواقع التركي بعد عام ٢٠٠٢ عما كان عليه الحال.

نتائج الرؤية الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية : آتت الرؤى الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية بثمارها نتيجة لما آلت إليه من مخرجات ملموسة على كافة المستويات، لتتمثل أهم الإنجازات الاقتصادية بالآتي [٢٦]:

أ- زيادة احتياطي البنك المركزي من ٢٧ مليار دولار امريكي عام ٢٠٠٢ إلى أكثر من ٩٥ مليار دولار امريكي عام ٢٠١٧، وذلك نتيجة للخطط التي جاء بها العدالة والتنمية، لتشهد البلاد عصراً جديداً خلاف ما كانت عليه قبل تولي اردوغان سدة الحكم وهذا ما يوضحه الشكل رقم (٨).

شكل رقم (٨) احتياط البنك المركزي لتركيا - سنوات مختارة

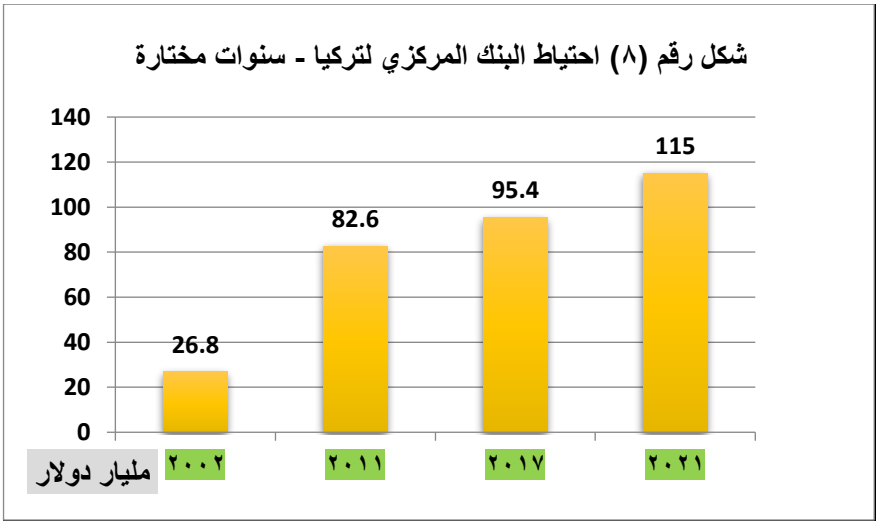

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- "أردوغان: احتياطي البنك المركزي يتجاوز ١١٥ مليار دولار"، وكالة الاناضول، ٢٤ كانون الاول ٢٠٢١، على الرابط:

https://2u.pw/W3lok (Aug 4, 2024).

ب- شهدت البلاد تسارعاً في النمو الاقتصادي بعد ٢٠٠٢ إذ بلغ معدل النمو للفترة من ١٩٩٣-٢٠٠٢ ما يقارب ٣,١٪ ليبلغ عام ٢٠٢٢ قرابة ٧,٣٪، وكما هو واضح في الشكل رقم (٩) [٢٧].

شكل رقم (٩) معدل النمو الاقتصادي التركي - سنوات مختارة

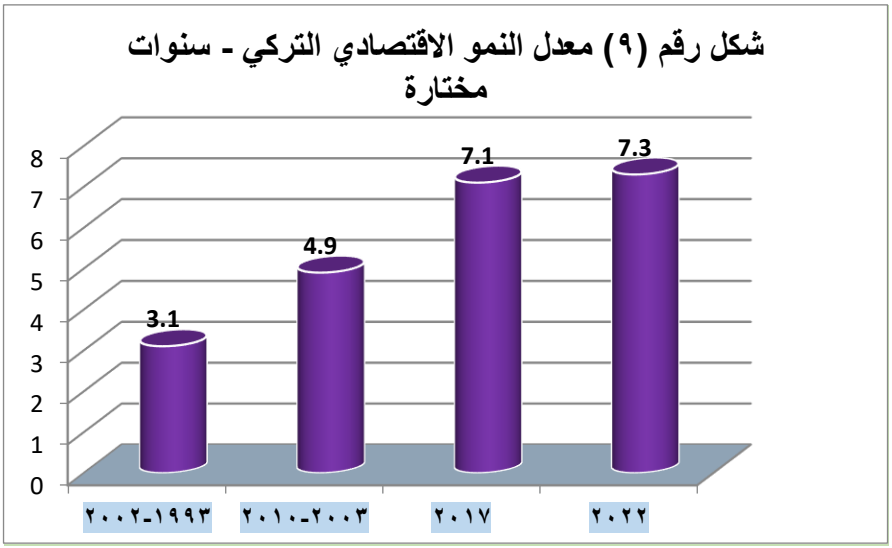

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- "الاقتصاد التركي ينمو ٧,٣ بالمئة في الربع الأول من ٢٠٢٢"، وكالة الاناضول، ٣١ ايار ٢٠٢٢، على الرابط:

https://2u.pw/VdyDY (Aug 4, 2024).

ج- نجحت الحكومة في خفض النسبة المئوية للفقر والبالغة ٢٣٪ من اجمالي عدد السكان عام ٢٠٠٠؛ لتصل إلى أقل من ٢٪ في عام ٢٠١٧ [٢٨].

د- التحسن في معدل دخل الفرد التركي إذ بلغ عام ٢٠٠٠ ما يقارب ٤٣٢٠ دولار امريكي، ليصل عام ٢٠١٦ الى ١١٢٦٠ دولار أمريكي، وهو ما يوضحه لنا الشكل رقم (١٠) [٢٩].

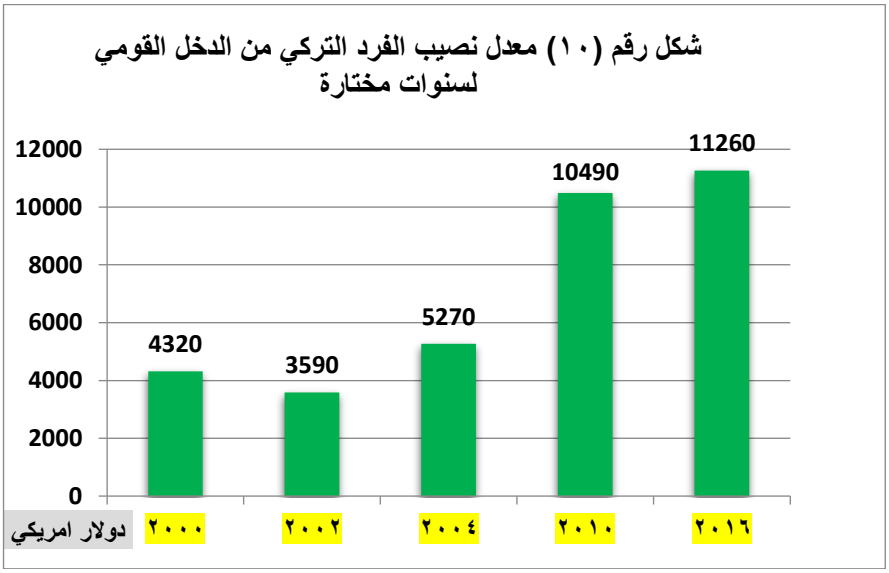

المخطط من اعداد الباحث بالاعتماد على:

- "نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي"، البنك الدولي، د.ت، على الرابط: https://2u.pw/ziK1o (Aug 4, 2024).

أثمرت رؤية حزب العدالة والتنمية في تركيا عن مضاعفة احتياطي البنك المركزي، وارتفاع معدلات النمو والتحسن الملحوظ في مستويات دخل الفرد، فكل هذه الأرقام المتزايدة لم تكن وليدة الصدفة بل هي نتيجة للرؤى الاقتصادية التي آمن بها اردوغان والتي مكنته من تحقيق قفزات اقتصادية كبيرة مقارنة بما كان عليه قبل تولي الحكم في تركيا، ليصبح الاقتصاد التركي في المرتبة السادسة عشرة عالميًا والأكبر بين دول الشرق الأوسط.

٢- الرؤية الاجتماعية: تعددت الرؤى التنموية التي جاء بها حزب العدالة والتنمية لتشمل كافة مفاصل تركيا لا سيما القطاع الاجتماعي إذ تدهورت معظم مفاصله وخاصة الصحة والتعليم اللذين يعدّان العمود الفقري للمجتمع، وقد عمل حزب العدالة والتنمية بقيادة رجب طيب أردوغان بشكل جدي للنهوض بهما عبر العديد من التعديلات التي طالت قطاعي الصحة والتعليم.

أ- التعديل على القطّاع الصحي: يدار نظام الرعاية الصحية في تركيا من قبل وزارة الصحة التي كانت تعاني من ضعف في الميزانية المخصصة لها من قبل الحكومة وعدم كفايتها لتلبية المتطلبات اليومية للمستشفيات والمرضى في بداية عام ٢٠٠٢، كانت ميزانية وزارة الصحة حوالي ٤ مليار ليرة تركية، وهو مبلغ ضئيل جداً بالنسبة لوزارة حيوية كهذه ولكن بعد ثمانية سنوات من حكم حزب العدالة والتنمية في عام ٢٠١٠؛ وصلت الميزانية إلى ١٣,٥ مليار ليرة تركية، لتبدأ الرؤية الاجتماعية لأردوغان وحزبه في تطوير هذا القطاع، وبين عامي ٢٠٠٢ و٢٠٠٩، قامت تركيا ببناء ٢٥١ مستشفى و١٠٨٢ عيادة لعلاج المرضى في المناطق الأكثر هشاشة في البلاد [٣٠]، من جملة الخطط والرؤى التي عمل رجب طيب اردوغان على تنفيذها للنهوض بالواقع الصحي هي [٣١]:

- زيادة نسبة الميزانية المخصصة لدعم الوزارة.
- في السابق كان على المصابين دفع تكاليف النقل الفوري لسيارات الاسعاف، ولا تتم معالجتهم في قسم الطوارئ، واجباري عليهم دفع تكاليف علاجهم، اما بعد ان تولى حزب العدالة والتنمية ادارة الحكم تم الغاء كل هذه العراقيل.
- تم تقديم رعاية أكبر لأصحاب الامراض المزمنة لاسيما مرضى الكلى؛ إذ كانوا يعانون من مشاكل عدّة، اما بعد عام ٢٠٠٢ وبناءً على الرؤى والإصلاحات التنموية للعدالة والتنمية تم تقديم العديد من التسهيلات لهذه الفئة.
- في عام ٢٠٠٢ كانت آلات غسل الكلى داخل تركيا تقدّر بـ ٥٦٨٥ جهاز لتقفز عام ٢٠١٤ إلى ١٤٥٠٣ جهاز.

انّ الأهمية التي اولاها حزب العدالة والتنمية للقطاع الصحي أدت إلى دخول قرابة ١٥٠,٠٠٠ مريض أجنبي سنوياً لتلقي العلاج داخل البلاد وتم تقديم مقترح يسمى ببرنامج الاصلاح الصحي الشامل، وفقاً لتقرير معهد الاحصاء التركي لعام ٢٠١٢ تم إنفاق قرابة ٧٦ مليار ليرة تركية على المؤسسات الصحية، وان متوسط عدد المرضى وصل ٥٧٣ لكل طبيب، لتصل بهذه الارقام تركيا الى مصاف الدول الكبرى التي تمتلك مستشفيات ومؤسسات صحية.

كانت الرؤية الاجتماعية التنموية لقطاع الصحة التي طرحتها حكومة حزب العدالة والتنمية عند توليها إدارة شؤون البلاد مبنية على أسس سليمة وقراءات واقعية نتيجة للواقع المتردي والهش الذي كان يعاني منه القطاع قبل عام ٢٠٠٢. وقد اتسمت مخرجات الحكومة من خلال هذه الإصلاحات بالقبول الشعبي التي انعكست على شكل شرعية طوعية لحكومة رجب طيب أردوغان ومشروعها التنموي.

ب- التعديل على القطاع التعليمي: أجرى حزب العدالة والتنمية عددًا من التعديلات على القطاع التعليمي في البلاد والتي تمثلت بزيادة في الإنفاق الحكومي من ٧,٥ مليار ليرة تركية عام ٢٠٠٢ إلى ٥٥,٧ مليار ليرة تركية في عام ٢٠١٤ و٦٢ مليار ليرة تركية في عام ٢٠١٥، ترجع هذه الزيادة الكبيرة إلى الاهتمام المتزايد بقطاع التعليم من قبل حكومة رجب طيب أردوغان؛ بالإضافة إلى زيادة حصة وزارة التعليم من الميزانية المركزية من ٧,٦٪ في عام ٢٠٠٢ لتصل عام ٢٠١٥ الى ١٣,١٪ كما شملت التعديلات زيادة حصة وزارة التربية والتعليم من الناتج المحلي الإجمالي من ٢,١٣٪ في عام ٢٠٠٢ لتصل الى ٣,٢٤٪ في عام ٢٠١٤ [٣٢]. وبالنظر إلى مستوى ومقدار الإنفاق والاهتمام بقطاع التعليم في عام ٢٠٠٢، والوضع اليوم؛ يتضح أن رؤية حزب العدالة والتنمية ارتكزت على أسس التعليم عبر الدعم المتواصل بكافة الوسائل المادية والمعنوية لما يعكسه هذا القطاع من صورة إيجابية للدولة وأثر حيوي لهذا البعد التنموي.

شملت الرؤية الاجتماعية المعنية بالقطاع التعليمي لحكومة رجب طيب اردوغان العديد من التعديلات التي طالت مفاصل هذا القطاع المهم والتي تمثلت بالآتي [٣٣]:

١- في ظل حزب العدالة والتنمية تم زيادة ميزانية وزارة التربية لتتجاوز ميزانية وزارة الدفاع.

٢- تم بناء أكثر من ١٥٠,٠٠٠ قاعة دراسية في عموم البلاد.

٣- زيادة الاهتمام بقاعات تكنولوجيا المعلومات داخل المؤسسات التعليمية إذ تم بناء ٢٩,٤٢٨ قاعة في عموم مدارس البلاد وتزويدها بقرابة ٧٥١,٨٣ حاسوب.

٤- بلغ عدد الجامعات قبل عام ٢٠٠٣ حوالي ٧٦ جامعة منها ٥٣ حكومية، لتفتتح حكومة حزب العدالة والتنمية للمدة من ٢٠٠٣-٢٠١٠ ما يقارب ٤٩ جامعة حكومية و٢٩ جامعة أهلية، ليبلغ عدد الحكومية ١٠٢ والاهلية ٥٢.

٥- تشييد مباني خاصة بالطلبة وصلت لـ ١٥٣ مبنى بطاقة استيعابية وصلت الى ٦٤,٣٣٣ سرير.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢، التزم بإجراء إصلاحات جوهرية لا سيما في القطاع الاجتماعي متمثلاً في جانبين يعتبران الأبرز والأهم وهما الرعاية الصحية والتعليم. وقد بدأ الحزب بزيادة ميزانيات هذين القطاعين تدريجيًا، وهو ما نتج عنه بناء العديد من المؤسسات الطبية والتعليمية، مما جعل تركيا مقصدًا للعديد من الأجانب سواء للخدمات الطبية المقدمة أو للدراسة في البلاد. كل هذه الإصلاحات التي قام بها حزب العدالة والتنمية استندت إلى سياسات تهدف إلى تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي مما ينعكس بالإيجاب على شرعية وجودها للمضي قدماً في احداث تغيير جوهري للداخل التركي وعلى كافة القطاعات.

الخاتمة والتوصيات

تأسس حزب العدالة والتنمية في تركيا عام ٢٠٠٢، إذ جاء حاملاً العديد من الرؤى والتطلعات التي تتضمن تعديلات عدة بدأها بإصلاحات دستورية وسياسية لتركيا لتصبح أقوى وأكبر وأكثر مرونة في سياساتها الخارجية والداخلية. ويتجلى ذلك من خلال التغييرات التدريجية التي مرت بمراحل متعاقبة وصولاً الى جوهر الرؤية السياسية التي تهدف إلى تغيير شكل النظام السياسي الذي يحكم تركيا من نظام برلماني إلى نظام رئاسي، وتوطيد صلاحيات الرئيس وانتخابه من قبل الشعب. وبالإضافة إلى هذه الرؤى هناك أيضًا الرؤى الاقتصادية والاجتماعية التي عمد على تنفيذها حزب العدالة والتنمية وهذا ما لمسناه من تغييرات طالت المفاصل الحيوية والتي أحدثت نقلة في اقتصاد تركيا ليصبح من ضمن الاقتصادات الكبرى في المنطقة والعالم، وصولاً الى التعديلات التي طالت قطاعي الصحة والتعليم لما

عكسه الحزب من تنفيذ إيجابي لتطلعاته الهادفة الى تركيا أحسن وأكثر تأثير واستقرار محلياً ودولياً مما يمكنها من ان تصبح بيئة ممهدة وحاضنة للأبعاد التنموية كافة.

التوصيات

ما يلزم إتمام هذا البحث هو ضرورة وضع عدد من المقترحات للارتقاء بالبيئة الداخلية التركي؛ ومنها:

١- إنضاج التجربة الحزبية وذلك عبر تحسين مناخ العمل السياسي بفتح قنوات للحوار وبناء الثقة، لتضطلع بالأدوار الخاصة بها المتمثلة بإرساء القيم الديمقراطية في المجتمع وهو ما يترتب على حزب العدالة والتنمية لإنجاح الرؤى التي جاء بها.

٢- اشراك المجتمع المدني كفاعل تنموي عبر تعزيز استقلاليته وكذلك معالجة الضعف البنيوي وتدريب افراده واجراء التعديلات على الإطار المؤسسي والقانوني عبر آليات شفافة ومتوازنة لردم الفجوة وفتح المجال للشراكة السياسية.

٣- على المعنيين برسم السياسة الاقتصادية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية؛ العمل على توسيع النمو القوي والمستدام، الذي يساهم في خلق بيئة عمل لجميع أبناء المجتمع؛ عبر أهداف ثلاثة (التنويع والتحول في السوق، دعم البنى التحتية، تطوير القطاع الخاص وزيادة التنافس)، بالإضافة الى العمل على محاربة الفقر وتبني سياسات فعالة تهدف الى إعادة توزيع الدخل بعدالة متوازنة كونها تعدّ شرط أساسي لأي تنمية حقيقية منشودة.

٤- على حكومة حزب العدالة والتنمية أن تسعى إلى تحقيق التنمية المجتمعية لتعزيز الثقافة التنموية والسياسية من أجل إشراك أكبر عدد ممكن من المواطنين في عملية الحكم؛ وهذا يتم عبر العمل على تعبئة مكثفة لجميع موارد الدولة، واعداد العناصر البشرية ذات الكفاءة كونها عنصر أساسي في إنجاح أي سياسات تنموية، وتعزيز الإدارة العامة وجعلها قريبة من خلال نهج تشاركي للتغلب على القيود والعقبات التي تعترض التنمية المحلية. وهذا لا يتم إلا بالرجوع الى الحكامة الرشيدة واعتماد مفاهيم الديمقراطية والمشاركة الشاملة.

قائمة المصادر

اولاً- الكتب العربية:

١- احمد ايمايا، "النظام السياسي المقترح لتركيا تقييم السياق والانتقادات"، في: برهان الدين ضوران وآخرون، النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا، اسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٨.

٢- رنا عبد العزيز الخماش، النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢-٢٠١٤، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦.

٣- طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية تفتيت القبضة الحديدية في تركيا (تحديات الداخل ورهانات الخارج)، ط١، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩.

٤- عبد الحليم غزالي، الاسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة، ط١، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٧.

٥- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن المستقبل، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، ٢٠٠٦.

الدوريات العليمة:

١- امين فرج شريف، "رؤية حزب العدالة والتنمية التركي في تغيير شكل النظام السياسي التركي (دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية)"، مجلة السياسة والدولية، عدد ٣٥-٣٦ (بغداد: ٢٠١٧).

٢- سردار غولنر واخرون، "الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا"، مجلة رؤية التركية، مجلد ٦، عدد ٢ (إسطنبول: ٢٠١٧).

٣- سعد عبد العزيز مسلط، "المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، مجلة دراسات اقليمية، مجلد ٥، عدد ١٢ (الموصل: ٢٠٠٨).

٤- علي حسين باكير، "السياسة الخارجية في اعقاب الانقلاب الفاشل: التوجهات الاقليمية"، مجلة رؤية التركية، مجلد ٥، عدد٣ (إسطنبول: ٢٠١٦).

٥- لقمان عمر محمود، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، مجلة دراسات اقليمية، مجلد ٩، عدد ٢٥ (الموصل: ٢٠١٢).

٦- معمر خولي، "الاصلاح الداخلي في تركيا" سلسلة دراسات واوراق بحثية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات (بيروت: ٢٠١١).
٧- منال محمد صالح، "التجربة البرلمانية للأحزاب الاسلامية في تركيا حزب العدالة والتنمية انموذجا"، مجلة كلية العلوم الاسلامية، مجلد ٥، عدد ١٠ (الموصل: ٢٠١٨).
٨- نرجس ضاما، "سياسة المساعدات الاجتماعية في تركيا"، مجلة رؤية التركية، مجلد ٥، عدد ١ (إسطنبول: ٢٠١٦).
٩- وهاب جوشكون، "التعديلات الدستورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية"، مجلة رؤية التركية، عدد ٤ (إسطنبول: ٢٠١٤).
ثالثاً- الرسائل والاطاريح:
١- اياد قطب، "النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا"، رسالة دبلوم غير منشورة، الاكاديمية السورية الدولية، دمشق، سوريا، ٢٠٠٩.
رابعاً- التقارير الرسمية:
١- احمد حسن علي، "التغييرات الاجتماعية في عهد حزب العدالة والتنمية"، مركز البيان للدراسات والتخطيط (بغداد: ٢٠١٨).
٢- جابر عاشور، مركز البيان للدراسات والتخطيط، الاكتساب الحزبي لدى (العدالة والتنمية) التركية دور "اكاديمية السياسة" (بغداد: ٢٠١٨).
٣- مركز دراسات الشرق الاوسط، قراءة في نتائج الانتخابات التركية (عمان: ٢٠٠٢).
٤- المعهد المصري للدراسات، "التحولات الاقتصادية في تركيا بعد ٢٠٠٢"،(القاهرة: ١ نيسان ٢٠١٨).
خامساً- الصحف:
١- طارق حمو، "قراءة في نتائج الانتخابات البلدية في تركيا وكردستان الشمالية"، صحيفة ايلاف (لندن).
خامساً- المواقع الالكترونية:

١- "ارصدة الدين الخارجية من الدخل القومي التركي"، البنك الدولي، د.ت، على الرابط:

https://2u.pw/hukmI (Aug 4, 2024).

٢- "أعضاء الفضيلة المحظور يشكلون حزباً جديداً في تركيا"، الموقع الرسمي لقناة الجزيرة، ١٤ اب ٢٠٠١، على الرابط:

https://2u.pw/r8MOkdd (Jul 28, 2024).

٣- "الاقتصاد التركي ينمو ٧,٣ بالمئة في الربع الأول من ٢٠٢٢"، وكالة الاناضول، ٣١ ايار ٢٠٢٢، على الرابط:

https://2u.pw/VdyDY (Aug 4, 2024).

٤- "انقلاب تركيا الفاشل: كيف تغيرت الجمهورية خلال السنوات الخمس الماضية؟"، موقع BBC News، ١٠ تموز ٢٠١٠، على الرابط:

https://2u.pw/taFxx (Aug 3, 2024).

٥- "بالأرقام.. هكذا مرّ سابع استفتاء بتركيا"، الموقع الرسمي لقناة الجزيرة، ١٧ نيسان ٢٠١٧، على الرابط:

https://2u.pw/SiVhJ (Aug ٢, 202٤).

٦- "تركيا: استفتاء تاريخي على توسيع صلاحيات الرئيس"، BBC News، ١٦ نيسان ٢٠١٧، على الرابط:

https://2u.pw/X5KgS (Aug 1, 2024).

٧- "قطاع الصحة في تركيا"، The Arab Hospital، على الرابط:

https://2u.pw/9CULX (Aug 5, 2024).

٨- "نتائج الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٧"، موقع yenisafak التركي، ٢١ كانون الاول ٢٠٠٧، على الرابط:

https://www.yenisafak.com/ar/secim-2007/secim-sonuclari (Jul 29, 2024).

٩- "ما صلاحيات اردوغان في ظل النظام الرئاسي؟"، موقع BBC News، ٢٦ حزيران ٢٠١٨، على الرابط:

https://2u.pw/iSWKC (Aug 3, 2024).

قائمة المصادر الاجنبية

First- Journals:

1- Alberto Nardelli, "Turkey election results: what you need to know," *The Gurdian*, Jun 8, 2015.

Second- Reports:

1- Aljazeera center for studies, "Turkish local elections: Background, Results and Implications," (Al Doha: April 7, 2014), p. 4.

2- Kemal Kirisci, "Hiw to read Turkeys election results," Brookings Institution (Washington: Jun 25, 2018), p. 2.

الهوامش

١ . سعد عبد العزيز مسلط، "المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا"، **مجلة دراسات اقليمية**، مجلد ٥، عدد ١٢ (**الموصل:** ٢٠٠٨)، ص٢٥٣.

٢. **المرجع السابق**، ص ٢٥٥.

٣. "أعضاء الفضيلة المحظور يشكلون حزباً جديداً في تركيا"، **الموقع الرسمي لقناة الجزيرة**، ١٤ اب ٢٠٠١, على الرابط: https://2u.pw/r8MOkdd (Jul 28, 2024).

٤ . ياسر أحمد حسن، **تركيا البحث عن المستقبل**، ط١، القاهرة: الدار المصرية اللبنانية للنشر، ٢٠٠٦، ص ١٥٤.

٥ . جابر عاشور، مركز البيان للدراسات والتخطيط، **الاكتساب الحزبي لدى (العدالة والتنمية) التركية دور "اكاديمية السياسة" (بغداد:** ٢٠١٨)، ص ٦.

٦. **مركز دراسات الشرق الاوسط**، قراءة في نتائج الانتخابات التركية (عمان: ٢٠٠٢)، ص٣.

٧ . منال محمد صالح، "التجربة البرلمانية للأحزاب الاسلامية في تركيا حزب العدالة والتنمية انموذجا"، **مجلة كلية العلوم الاسلامية**، مجلد ٥، عدد ١٠ (**الموصل:** ٢٠١٨)، ص ٣٩١.

٨ . **المرجع السابق**، ص ٣٩٣.

٩ . طارق حمو، "قراءة في نتائج الانتخابات البلدية في تركيا وكردستان الشمالية"، **صحيفة ايلاف** (لندن)، ص٢.

١٠. طارق عبد الجليل، **الجيش والحياة السياسية تفتيت القبضة الحديدية في تركيا (تحديات الداخل ورهانات الخارج)**، ط١، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩، ص ٧٨.

١١. طارق عبد الجليل، مرجع سابق، ص ٧٨.

١٢. معمر خولي، "الاصلاح الداخلي في تركيا" سلسلة دراسات واوراق بحثية، **المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات** (بيروت: ٢٠١١)، ص ٢٦.

١٣. وهاب جوشكون، "التعديلات الدستورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية"، **مجلة رؤية التركية**، عدد ٤ (إسطنبول: ٢٠١٤)، ص٦٥.

١٤. سردار غولنر واخرون، "الإطار الدستوري للنظام الرئاسي في تركيا"، **مجلة رؤية التركية**، مجلد ٦، عدد ٢ (إسطنبول: ٢٠١٧)، ص٦٠.

١٥. "تركيا: استفتاء تاريخي على توسيع صلاحيات الرئيس"، **BBC News**، ١٦ نيسان ٢٠١٧، على الرابط: https://2u.pw/X5KgS (Aug 1, 2024).

١٦. "بالأرقام.. هكذا مرّ سابع استفتاء بتركيا"، **الموقع الرسمي لقناة الجزيرة**، ١٧ نيسان ٢٠١٧، على الرابط: https://2u.pw/SiVhJ (Aug ٢, 2024).

١٧. امين فرج شريف، "رؤية حزب العدالة والتنمية التركي في تغيير شكل النظام السياسي التركي (دراسة تحليلية في ضوء التعديلات الدستورية)"، **مجلة السياسة والدولية**، عدد ٣٥-٣٦ (بغداد: ٢٠١٧)، ص ٨٧٥-٨٧٨.

١٨. "ما صلاحيات اردوغان في ظل النظام الرئاسي؟"، **موقع BBC News**، ٢٦ حزيران ٢٠١٨، على الرابط: https://2u.pw/iSWKC (Aug 3, 2024).

١٩. رنا عبد العزيز الخماش، **النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية ٢٠٠٢-٢٠١٤**، ط١، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠١٦، ص ٢٢٤.

٢٠. "انقلاب تركيا الفاشل: كيف تغيرت الجمهورية خلال السنوات الخمس الماضية؟"، **موقع BBC News**، ١٠ تموز ٢٠١٠، على الرابط: https://2u.pw/taFxx (Aug 3, 2024).

٢١. علي حسين باكير، "السياسة الخارجية في اعقاب الانقلاب الفاشل: التوجهات الاقليمية"، **مجلة رؤية التركية**، مجلد ٥، عدد٣ (إسطنبول: ٢٠١٦)، ص ٨٣.

٢٢. احمد ايبهايا، "النظام السياسي المقترح لتركيا تقييم السياق والانتقادات"، في: برهان الدين ضوران وآخرون، **النظام الرئاسي والتحول السياسي في تركيا**، اسطنبول: مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ٢٠١٨، ص ١٥٣-١٥٤.

٢٣. اياد قطب، "النظامين الاقتصادي والسياسي التركي في ظل حزب العدالة والتنمية وانعكاساته على العلاقة مع سوريا"، رسالة دبلوم غير منشورة، الاكاديمية السورية الدولية، دمشق، سوريا، ٢٠٠٩، ٢٣.

٢٤. الامام محمد محمود، "دور إعادة تأهيل مصادر القوة في النهضة التركية الحديثة"، **مجلة رؤية تركية**، عدد ١ (إسطنبول: ٢٠٢٠)، ص ١٦٩.

٢٥. المعهد المصري للدراسات، "التحولات الاقتصادية في تركيا بعد ٢٠٠٢"، (القاهرة: ١ نيسان ٢٠١٨)، ص١٥-١٧.

٢٦. "الاقتصاد التركي ينمو ٧.٣ بالمئة في الربع الأول من ٢٠٢٢"، **وكالة الاناضول**، ٣١ ايار ٢٠٢٢، على الرابط: https://2u.pw/VdyDY (Aug 4, 2024).

٢٧. "ارصدة الدين الخارجية من الدخل القومي التركي"، **البنك الدولي**، د.ت، على الرابط: https://2u.pw/hukml (Aug 4, 2024).

٢٨. نرجس ضاما،"سياسة المساعدات الاجتماعية في تركيا"،**مجلة رؤية تركية**، مجلد ٥،عدد ١(إسطنبول: ٢٠١٦)، ص ١٥٢.

٢٩. المعهد المصري للدراسات، "التحولات الاقتصادية في تركيا بعد ٢٠٠٢"، مرجع سابق، ص١٧.

٣٠. احمد حسن علي، "التغييرات الاجتماعية في عهد حزب العدالة والتنمية"، **مركز البيان للدراسات والتخطيط** (بغداد: ٢٠١٨)، ص١٤-١٥.

٣١. "قطاع الصحة في تركيا"، **The Arab Hospital**، على الرابط:.https://2u.pw/9CULX (Aug 5, 2024)

٣٢. لقمان عمر محمود، "التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية"، مجلة دراسات اقليمية، مجلد ٩، عدد ٢٥ (الموصل: ٢٠١٢)، ص٩٠.

٣٣. معمر خولي، مرجع سابق، ص١٨.